



CHATHAM HOUSE

Chatham House, 10 St James's Square, London SW1Y 4LE

T: +44 (0)20 7957 5700 E: contact@chathamhouse.org.uk

F: +44 (0)20 7957 5710 www.chathamhouse.org.uk

Charity Registration Number: 208223



خلاصة لقاء مشترك

اليمن والمنطقة والعالم:

تصورات المصالح

الإقليمية والدولية

6 نيسان/أبريل 2010

برنامج منتدى اليمن بالمعهد الملكي للشؤون الدولية (شاتام هاوس)، ومركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

تُعبّر وجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة عن آراء مؤلفيها فقط، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر منظمي الاجتماع، وهما المعهد الملكي للشؤون الدولية (شاتام هاوس) ومركز سبأ للدراسات الاستراتيجية أو هيئة موظفيهما أو باحثيهما أو مجلسي إدارتهما؛ فمعهد شاتام هاوس ومركز سبأ للدراسات الاستراتيجية هما مؤسستان مستقلتان لا تدينان بالولاء لأي هيئة سياسية معينة، ولا يتبنيان مواقف مؤسسية تجاه قضايا السياسة. والهدف من إصدار هذه الوثيقة أن ينال المؤلفين والمتحدثين المساهمين فيها، كما الجهتين المنظمتين، الشرف إذا ما تم اقتباس مقتطف منها، خاصة إذا ما تمت الإشارة إلى تاريخ النشر وتفاصيل الفعالية التي نتجت عنها هذه الوثيقة. وفي حال الإشارة إلى تصريحات صدرت من متحدثين في إحدى الفعاليات السابقة، فإننا حاولنا جاهدين تقديم آراء أولئك المتحدثين ووجهات نظرهم دون محاباة وتحيز، ولكن مسؤولية دقة المعلومات في نهاية الأمر تقع على مؤلفي هذه الوثيقة. كما أن نص الكلمات والفعاليات المنشورة هنا قد يختلف عن أسلوب إلقائها.

مقدمة

تلخص هذه الورقة محاور النقاش الذي دار خلال ورشة العمل المنعقدة بصنعاء - اليمن، في نيسان/أبريل 2010، والتي نظمها كل من مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية والمعهد الملكي للشؤون الدولية (شاتام هاوس). لقد كان الهدف من انعقاد الورشة، فتح آفاق واسعة للنقاش المفتوح حول موضوع "اليمن والمنطقة والعالم: تصورات المصالح الإقليمية والدولية في اليمن"، وكذلك ربط فعاليات النقاش الداخلية التي تتم في اليمن بتلك التي تُقام في الغرب. قُسمت فعاليات الاجتماع إلى ثلاث جلسات تمحورت حول العناوين التالية: "اليمن والغرب: شراكة حقيقية؟" و"اليمن ومجلس التعاون الخليجي: سياسة الجوار الآمن؟" و"اليمن والصومال: الفجوة الواسعة؟". وفيما يلي تفاصيل أهم النقاط التي أثيرت خلال اللقاء:

● يعتبر العام 2010 عاماً حاسماً بالنسبة لليمن فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات، خاصة وأنه مُخطّط للانتخابات المقبلة أن تُعقد في نيسان/أبريل 2011. ولتحقيق ذلك يجب البدء في تسجيل أسماء الناخبين في أيلول/سبتمبر 2010. لكن ليس هناك إجماع بين الأطراف المعنية داخل اليمن وفي أوساط المجتمع الدولي، على الأهمية النسبية للإصلاحات الاقتصادية مقابل الإصلاحات السياسية. وربما يساعد الحوار الوطني المزمع أن يبدأ منتصف 2010 على حل بعض هذه المسائل.

● تمتلك المقاربة الشاملة التي تتبناها مجموعة "أصدقاء اليمن" القدرة على تقييم مستوى الاستقرار والتنمية في البلد، إذ أنه من المهم خلق نوع من التوازن بين المسائل الأمنية والتنمية عند معالجتها. ويجب على "أصدقاء اليمن" التروّي وأخذ مزيد من الوقت في التفكير حول جوهر وليس مظهر الأشياء. ويجب أيضاً تكييف توقعات اليمن مع توقعات الغرب لموازنة بعضها ببعض.

● تزداد الحاجة بشكل مستمر للنظر إلى اليمن كجزءٍ من منطقة أوسع نطاقاً، تضم كلاً من بلدان مجلس التعاون الخليجي ومنطقة القرن الأفريقي. وينبغي على اليمن التطلع إلى علاقات مع دول الخليج مبنية على تبادل المنافع، وليس بالضرورة من خلال الاندماج الكامل. وبالطبع يظل الوصول إلى أسواق العمل الخليجية مهماً، لكن لا يجب أن يكون ديدن اليمن الوحيد، فعلى اليمن إبراز القيمة المضافة لانضمامها إلى المجلس كشریک إستراتيجي، وكذلك إبراز الفوائد التي تعود بها سياسة الجوار المهيكلة.

• يفتقر المجتمع الدولي إلى الفهم العميق لسياسات الصومال الداخلية، وهذا النوع من الفهم بحد ذاته مهمٌ لإدراك القوى الفاعلة والديناميكيات الإقليمية. ويمكن اعتبار خليج عدن من العوامل المؤثرة في عدم استقرار المنطقة. كما يجب خلق المزيد من التنسيق والتعاون لمعالجة مشاكل تجارة السلاح وأعمال القرصنة والتهريب والهجرة غير الشرعية.

لقد عُقد الاجتماع وفقاً لـ"قاعدة شاتام هاوس"، وكانت الآراء تعبر عن وجهات نظر المشاركين في الفعالية. ويمثل الملخص التالي عاملاً تذكاريًا لمن شارك في فعاليات الاجتماع، وملخصاً عاماً لمحاور النقاش لمن لم يشارك في هذه الفعالية.

قاعدة شاتام هاوس:

"بموجب قاعدة شاتام هاوس، فإنه عند انعقاد اجتماع أو فعالية من فعاليات ذلك الاجتماع، يحقّ للمشاركين استخدام المعلومات التي وردت خلال الاجتماع، ولكن دون الإشارة إلى هوية أو انتماء المتحدث/المتحدثين أو أي مشارك آخر."

الجلسة الأولى: اليمن والغرب: شراكة حقيقية

مقاربة شاملة

من أهم النتائج التي خرج بها اجتماع لندن في كانون الثاني/يناير 2010 (وهو اجتماع رفيع المستوى دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون، لمناقشة العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية في اليمن)، هو الإجماع الدولي حول الحاجة إلى "مقاربة شاملة" قادرة على معالجة التحديات التي تواجه اليمن. وهذه المقاربة ستمهد الطريق لعملية التعامل مع المخاوف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إذا ما سعت وراء تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في اليمن. وقد أعربت حكومة اليمن عن رغبتها واستعدادها لتبني هذه المنهجية بشكل كامل، بل واتخذت خطوات إيجابية مثل قبول توصيات صندوق النقد الدولي.

ويظل التحدي الأكبر والأهم كامناً في خلق نوع من التوازن بين المطالب الأمنية والتنمية المستدامة. كما أن سرعة التحرك تعد عاملاً مهماً، فهنا يسود شعور بأن الوقت ينفد بسرعة. أيضاً يُنظر إلى العام 2010 على أنه عام حاسم لتحقيق الإصلاحات، ويؤكد الكثير من اليمنيين على الحاجة إلى القيام بتغيير إيجابي بحلول أيلول/سبتمبر 2010 عندما يبدأ تسجيل أسماء الناخبين استعداداً للانتخابات التي من المقرر أن تجرى في عام 2011.

الغرب: تصورات ومخاوف

إن الدافع وراء دعم الدول الغربية للمقاربة الشاملة، هو ما تعلمه الغرب من دروس في العراق وأفغانستان. وبما أن الغرب يأخذ هذه الدروس على محمل الجد، فإنه يدرك أهمية الخصوصية الوطنية والإقليمية لعملية الإصلاح، ويفهم أن جوهر أي منهجية أو مقاربة غربية لابد أن تكون من منطلق تقديم الدعم وليس التدخل. وهناك إدراك أيضاً بأن وضع اليمن فريداً من نوعه، بالنظر إلى خصوصيته، وقد يتبع المقاربة هذه أحداث تحاول التأثير في الطريقة التي تتجلى بها [تلك الأحداث].

وتؤكد الدول الغربية، والمانحة منها خصوصاً، على دور الحكومة اليمنية في تولي قيادة عمليات الإصلاح. وقد حققت اليمن منذ انعقاد اجتماع لندن في كانون الثاني/يناير بعض التقدم الملحوظ نحو الإصلاح، من خلال تخفيض دعم الوقود، ووقف إطلاق النار في صعدة، ومن خلال تجديد التزاماتها في اجتماع "أصدقاء اليمن" الذي انعقد بالرياض في شباط/فبراير 2010 بالتنسيق مع الجهات المانحة.

لكن بالرغم من أن الدول الغربية تقدر ما قامت به اليمن، إلا أنها تبدي قلقها بشأن قدرة اليمن على مواصلة التقدم والحفاظ على الزخم في عملية الإصلاحات.

اليمن: تصورات ومخاوف

ينظر اليمنيون إلى الأمن والتنمية على أنهما قضيتان متلازمتان، معتبرين مشاكل التنمية السبب الأساسي وراء المشاكل الأمنية، والداعم لبيئة الإرهاب والتطرف. ومن هذا المنظور، فإن النهج الأمثل سيكون التركيز على حل مشاكل التنمية مثل البطالة والفقر ونضوب الموارد، وأي منهج آخر يركز على القضايا الأمنية - كما هو الحال بالنسبة لبعض السياسات الغربية تجاه اليمن - قد يكون مضراً، لأنه يصرف الانتباه عن الأسباب الجذرية والاستراتيجيات طويلة المدى لتحقيق الاستقرار. وتعترف الحكومة اليمنية بأن الالتزام بجدول الإصلاحات وتنفيذه أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح، لكنها تعترف أيضاً أنها تعاني من أوجه قصور مؤسسية تعيق قدرتها على الاستفادة من الدعم المقدم لها، وتنفيذ عملية الإصلاحات المطلوبة منها. ويشدد البعض على أهمية اتخاذ القرارات المدروسة، مشيرين إلى أن الكثير من القرارات المتخذة والتوصيات المتبعة غالباً ما يُقصد من ورائها "وقف النزيف" دون الاستيعاب العميق لآثارها على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تدرس بعناية الآثار طويلة الأجل المترتبة على كل من رفع الدعم، وقرار الحكومة الأخير برفع أسعار الفائدة.

آلية مجموعة "أصدقاء اليمن"

يُنظر إلى آلية مجموعة أصدقاء اليمن باعتبارها أداة مهمة، يمكن أن تساعد البلد على تحقيق الاستقرار والتنمية. وتتوقع اليمن أن تلعب مجموعة أصدقاء اليمن دوراً، من خلال دعم جهود الحكومة لتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، وتشكيل حكومة مركزية، والتعجيل بالحوار الوطني، وضمن انعقاد انتخابات 2011 في بيئة تتصف بالنزاهة والشفافية. مع ذلك، هناك سوء فهم شائع في أوساط اليمنيين بأنه ستكون هناك تعهدات بتقديم مساعدات من قبل مجموعة أصدقاء اليمن؛ وهذا ليس صحيحاً.

وفي اجتماعات "أصدقاء اليمن" هناك تشديد مبالغ فيه على آلية الإصلاحات وليس على الجوهر؛ فيجب التركيز على معالجة المسائل السياسية الصعبة، خاصة وأن اليمن - بعد المحاولة التي قام بها فاروق عبد المطلب ليلة عيد الميلاد لتفجير الرحلة رقم 253 التابعة لشركة "نورث ويست" - أصبحت تلقى قدراً كبيراً من الاهتمام الدولي بصورة لم يسبق لها مثيل. لكن من المهم أيضاً ترجمة ذلك الاهتمام وتحويله إلى فرصة حقيقية.

الإصلاحات الاقتصادية مقابل الإصلاحات السياسية

على الرغم من الدعم الكامل الذي تظهره الدولة وأغلبية الشعب اليمني تجاه الإصلاحات المطلوبة، وكذلك الاعتراف بالحاجة الضرورية للقيام بتلك الإصلاحات، إلا أنه ليس هناك إجماع وطني حول كيفية تنفيذها، خاصة فيما يتعلق بما إذا كانت الأولوية هي للإصلاحات السياسية أو الإصلاحات الاقتصادية. إن الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة مختلفين في هذا الشأن إذ تؤكد الحكومة على أهمية الإصلاحات الاقتصادية وأولويتها، بينما تشدد المعارضة على أهمية وألوية إجراء إصلاحات سياسية.

وبحسب ما تراه المعارضة، فإن المخاطر الأمنية - كتلك التي يسببها تنظيم القاعدة والتطرف - هي نتيجة لهشاشة الدولة وإخفاقها، لذا يأتي التأكيد على الحاجة لإصلاحات انتخابية ودستورية وإصلاحات سياسية بصورة عامة، والمتعلقة منها بالحريات الفردية على وجه الخصوص. وترى المعارضة أيضاً أن مثل هذه الإصلاحات تمثل حجر الزاوية في عملية التنمية. كما تؤيد فكرة الإصلاحات الاقتصادية، مع أن الكثير من عناصر المعارضة يشعرون بالإحباط تجاه انعدام الاستقرار الاقتصادي منذ 1995، ويطالبون "برؤية متوازنة" تشمل الإصلاحات الاقتصادية والإدارية معاً.

أما الحكومة، من جهتها، فتحرص على التمييز بين الإصلاحات المهمة وبين الإصلاحات الأهم، معتقدةً بأن كلا من الإصلاحات السياسية والاقتصادية مهمة جداً، لكن الإصلاحات الاقتصادية أهم. وتستخدم قياساً أو مثالاً لهذا بمن يتقاتلون على متن سفينة تغرق؛ فيكون إنقاذ السفينة من الغرق أهم من وقف القتال. والشعب يهتم أكثر بتوفر فرص العمل وتقديم الخدمات العامة وتطبيق سيادة القانون، وما عدا هذا يعد أولوية ثانوية حتى تحقق الحكومة هذه الأشياء أولاً. وتعتقد الحكومة أيضاً أن مخالفة المعارضة، وعدم الثقة في قراراتها الإصلاحية، هي نتيجة لغياب الاستيعاب والإدراك الشامل للوضع وما يتطلبه ذلك من إجراءات.

الحاجة لإجماع وطني

من دون توافق وطني على أجندة الإصلاح لا تستطيع آلية "أصدقاء اليمن" أن تمثل وسيلة دعم فعالة. والطريقة الوحيدة التي تساعد على التوصل إلى ذلك الإجماع أو التوافق هي من خلال إجراء حوار وطني يشمل كل الأطراف السياسية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة. مع ذلك، فإن إجراء حوار وطني فعال أمرٌ ليس سهلاً، إذ يجب أن يكون واضحاً ومحددًا فيما يتعلق بأجندته، والمشاركين فيه، ومدته الزمنية. ومثل هذا الحوار الوطني سيساعد اليمن على تحقيق إصلاحات مهمة، وتأسيس نظام رشيد للحكم؛ ومجموعة "أصدقاء اليمن" هي خير من يستطيع توجيه هذه العملية.

الجلسة الثانية: اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي: سياسة الجوار الآمن

استيعاب مصالح دول مجلس التعاون الخليجي

غالباً ما تتورر تساؤلات عن الكيفية التي تنظر بها دول مجلس التعاون إلى اليمن، وعمّا إذا تغيرت تلك النظرة خلال السنوات الماضية القليلة في ضوء العوامل الأمنية المتغيرة. وبينما كان العراق وإيران هما مصدر المخاوف الأمنية الرئيسية للخليج في الماضي، أصبحت اليمن اليوم هي من يشكل تهديداً لأمن واستقرار المنطقة.

ويأسف الكثير من اليمنيين من المنظور الذي تتبناه دول مجلس التعاون الخليجي لبلدهم، والذي يركز على الجانب الأمني، ويأملون بتبني مقاربة شاملة تنظر إلى الأوضاع الأمنية في اليمن في ضوء المشكلات الاجتماعية الحالية الأخرى. فالتركيز على عملية التنمية والمساعدة المالية والمنهجيات التي تعالج التعليم وبناء القدرات، هو ما سيعود بالفائدة. أيضاً يوجد حالياً تباين كبير بين مستوى الدخل وتوفر الخدمات في اليمن ودول مجلس التعاون، وهو ما يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار.

كما يحاول اليمنيون فهم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي الحالية في المنطقة. ففي الماضي، ربما لم يكن من مصلحة دول الخليج أن تكون اليمن دولة قوية، وكان يتم تقديم المساعدة المالية والدعم الاقتصادي من أجل تثبيت عزيمة اليمن حتى لا تطلب الدعم من بلدان أخرى وتقيم معها تحالفات. ومسألة عما إذا بدأت هذه المصالح تتغير وكيف يؤثر ذلك في رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لليمن، ما زالت بحاجة إلى فهم أكثر. وهناك أيضاً تساؤلات عن موقع اليمن المناسب بين التجمعات الإقليمية الفرعية؛ وهل ينبغي النظر إليها كجزء من منطقة القرن الأفريقي مثلما هي جزء من منظومة مجلس التعاون الخليجي؟

العمالة اليمنية

إن من أخطر المشاكل التي تواجهها اليمن هي نسبة البطالة العالية. ويعتبر تصدير الأيدي العاملة اليمنية إلى بلدان الخليج المجاورة حلاً أساسياً قصير المدى، لكن موقف دول الخليج حيال هذه المسألة ما زال غامضاً، وهناك تساؤلات حول مدى رغبتها في قبول هذه الاستراتيجية. ومن الحجج التي غالباً ما تستشهد بها دول الخليج أن العمالة اليمنية لا تمتلك مهارة عالية، وليست مؤهلة بما فيه الكفاية لتلبي متطلبات السوق الخليجية. لكن اليمنيين يرون أن هذا مجرد ذريعة، مستدلين بحقيقة أن معظم الأيدي العاملة الأجنبية في الخليج ليس لديها مهارات عالية. كما أن اليمن خضعت لمبادرة تمولها مؤسسة "صلتك" لتدريب 100.000 عامل يماني خلال سنة واحدة، ومع ذلك ما زالت دول الخليج مترددة تجاه الترحيب بالعمالة اليمنية.

ولعل بعض دول الخليج - كالسعودية - قد أظهرت أن لديها إرادة سياسية إزاء قضية العمالة، لكن ذلك لم يُترجم بعد إلى خطة عمل واقعية وواضحة، مع أن بعض اليمنيين يعتقدون أنه يقع على عاتق حكومتهم تطوير تلك الخطط. وفي الواقع، لا بد من إعداد إطار عمل سياسي من قبل كلا الجانبين حتى يتم تطوير حلول عملية. ومن ناحية أخرى، يرى البعض أنه لا يجب المبالغة في خيار تصدير العمالة اليمنية؛ فهو ليس سوى واحداً من مجموعة الاستراتيجيات الأخرى لتحسين الاقتصاد اليمني، إلى جانب خطط الدعم المالي والاستثمار والتبادل التجاري.

الحاجة إلى تسويق الذات بصورة أفضل

يأسف الكثير من اليمنيين من النظرة الخليجية التي تركز فقط على الجانب الأمني في اليمن، لكن اليمنيين أنفسهم قد أسهموا في خلق هذه النظرة من خلال التأكيد على أن بلدهم مصدر خطر على استقرار المنطقة. أيضاً تلجأ اليمن في الغالب إلى المناشدة "العاطفية"؛ كالحديث عن الروابط المشتركة مثل اللغة والدين، بدلاً من الاعتماد على المنطق الواقعي لكي تثبت أهمية انضمامها إلى مجلس التعاون.

بدلاً من ذلك، يجب على اليمنيين العمل على إبراز القيمة المضافة لانضمامهم إلى المجلس، والتأكيد على المحفزات الإيجابية التي تتضمن:

- الموقع الاستراتيجي الذي يجعل اليمن أفضل خيار لتصدير النفط.
- الموارد المعدنية في اليمن التي توفر فرص الاستثمار.
- أهمية اليمن عند معالجة مشكلة تهريب المخدرات وتدقق اللاجئين.
- حقيقة أن اليمن هي الشريك التجاري الأساسي لدول الخليج (باعتبارها تشكل السوق الأساسية لما نسبته 35% من الصادرات غير النفطية).
- إمكانية اتخاذ اليمن وجهة سياحية.

ومن الرسائل الواضحة التي توجهها دول مجلس التعاون الخليجي، أنها لن "تنتقد" اليمن من مشاكلها؛ فعلى اليمنيين أنفسهم - لتحقيق الانضمام لمجلس التعاون الخليجي - تحمل مسؤولية حل مشاكلهم الداخلية.

سياسة الجوار

يعترف اليمنيون بالدعم المادي الكبير الذي تقدمه دول الخليج ويقدرّونه، لكن الكثيرين لا يرون ذلك حلاً استراتيجياً. وهناك علاقات وثيقة بين اليمن وبعض دول الخليج على المستويين الحكومي والشخصي، فعلى الجانبين تعزيز تلك العلاقات وتوسيع نطاقها وتطوير سياسة جوار أكثر تنظيماً

وهيكلية (حُد على سبيل المثال سياسة الجوار بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وعلاقتها الثنائية القوية).
سياسة الجوار الفعّالة يجب أن تكون واضحة وعملية، ومن أهم خطواتها التعرف على المنافع المتبادلة، وترسيخ مفهوم العلاقات المبنية على المصالح المتبادلة، وهي العلاقة التي يرى البعض أنها يجب أن تكون الهدف الأساسي بين اليمن ودول الخليج بدلاً من الاندماج الكامل. وعلى اليمن أن تساهم بفعالية تجاه بناء الثقة في تلك العلاقة، وإدراك الاختلافات بين هذه الدول والتكيّف وفقاً لذلك.

الجلسة الثالثة: اليمن والصومال: الفجوة الواسعة

مقاربة إقليمية

هناك اتفاق متنامي تجاه الحاجة إلى منهجية/مقاربة إقليمية للصومال، والاعتراف بالارتباطات والتأثيرات المشتركة بين الصومال واليمن. وقد بدأ مفهوم هذه العلاقة يظهر خلال الأشهر الأخيرة، إذ أصدرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي تقريراً بعنوان "اليمن والصومال: قنبلة موقوتة تدق" (20 كانون الثاني/يناير 2010)، يركز على الأدلة التي تثبت محاولات تنظيم القاعدة لتجنيد مقيمين ومواطنين أميركيين في اليمن والصومال. إن فهم الصومال يعد أمراً ضرورياً لفهم العلاقة بين اليمن ومحيطها الحيوي الأوسع، واليمن نفسها تترك أن ما يحدث في الصومال يؤثر فيها أيضاً، وترى أن الاستقرار ووجود دولة مركزية قوية في الصومال يخدم المصالح اليمنية والإقليمية على حد سواء.

نحو فهم أفضل للصومال

ثمة حاجة إلى وجود فهم أعمق وأكثر دقة للوضع الحالي المعقد في الصومال، والذي يتأثر بثلاثة عناصر أساسية، هي:

- البنية القبلية والعشائرية: يلعب هذا العامل دوراً محورياً. وتشكل البنية القبلية والعشائرية بنية المجتمع الصومالي القديمة، والتي تبنى عليها فكرة مشاركة السلطة حالياً في الصومال. ومن المهم إعادة بناء الدولة الصومالية من أساساتها المحلية وصولاً إلى المستوى المركزي.
- الدين والأيدولوجية الإسلامية: فقد تم تأسيس حركات إسلامية - تشمل الحركات السلفية والجهادية والصوفية والأخوان المسلمين - أضحت مع مرور الوقت حركات مسلحة.
- القرصنة: غالباً ما يُنظر إلى هذه المسألة على أنها مسألة غير سياسية، لكنها مشكلة أمنية تواجه الصومال والمنطقة والمجتمع الدولي.

هناك إحساس بأن المجتمع الدولي لا يستوعب - أو ربما لا يريد أن يستوعب - المشكلة الصومالية، وهناك أيضاً غياب ملحوظ للمسألة الصومالية في الحوار الدولي بشأن اليمن والمنطقة. وفي ضوء الوضع الصومالي الذي يزداد تعقيداً، فإن المطلوب هو التقييم الجاد للمشاكل القائمة في الصومال. ولكن بالرغم من وضع الصومال الصعب، إلا أن هناك بعض الجوانب المشرقة التي تسترعي الانتباه، ومنها قدرة الحكومة الانتقالية على إقامة الأمن في البلاد، ونجاح واستقرار كل من "يونت لاند" و"أرض الصومال"، وازدهار القطاع الخاص الذي يدير حالياً المنشآت الحكومية ومؤسسات

القطاع العام كالاتصالات والتعليم والتجارة والمطارات. وطالما اعتنت الدولة بالأمن والعلاقات الخارجية والقضاء وحل الصراعات، فإن القطاع الخاص قادر على توفير باقي الخدمات، لكن السؤال هو عما إذا كان من مصلحة القطاع الخاص الآن الإبقاء على قدرة محدودة للدولة.

العلاقات اليمنية - الصومالية والمجتمع الدولي

يجب بناء العلاقات اليمنية - الصومالية على أساس روابط إيجابية، والجهود المشتركة لمعالجة الإشكالات القائمة. ومع أن العلاقة قد تُحمّل اليمن عبئاً كبيراً نتيجة لتدفق اللاجئين والمخاطر الأمنية المحتملة، إلا أن هذه المشاكل مؤقتة وينبغي وجود وحدات خاصة تعمل مع بعضها لمعالجة هذه القضايا.

ويجب على اليمن المشاركة بفعالية أكبر في حل المشاكل الصومالية، من خلال استخدام علاقاتها التاريخية مع القبائل الصومالية للمساعدة في إنهاء الصراعات بين القبائل والأحزاب الصومالية. والحال أن هناك علاقات راسخة بين البلدين، وتقول بعض القبائل الصومالية أنها من أصول يمنية. علاوة على ذلك، ينبغي على المجتمع الدولي المشاركة مع اليمن في هذه المسألة، ودعمها لمعالجة المشاكل القائمة في الصومال. فعلى المجتمع الدولي - بما في ذلك اليمن - معالجة الأسباب الرئيسية للأزمة الصومالية، والعمل على إقامة دولة شرعية، وتوفير الدعم المالي اللازم للجهات الفاعلة في الدولة والتي تقود الحرب ضد القرصنة.

الأمن والهجرة

ترى اليمن الصومال على أنها مصدر لعدم الاستقرار وتهديد أمني، في ظل الضغط الذي يسببه اللاجئين الصوماليون على البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة، وكذلك العلاقات المزعومة بين حركة الشباب الصومالية وتنظيم القاعدة. ومع وجود اقتصاد متدهور، تؤكد ضغوط أعداد اللاجئين المتزايدة مدى صعوبة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه اليمن. لكن التأثير المحدد الذي يسببه اللاجئون على البنية السياسية اليمنية، واحتمال نشوب صراع يمني - صومالي، ما زال غير واضح المعالم.

ويبدو أن المخاطر الأمنية من قبل الصوماليين فيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية هي أمرٌ مبالغ فيه كثيراً. فبالرغم من أن حركة الشباب وتنظيم القاعدة أعلنوا عزمهما على التعاون، فإن طبيعة العلاقة بينهما ليست معروفة، وليس لدى حركة الشباب الكثير لتقدمه، إذ أن ما تحتاج له القاعدة في اليمن هو العمق الأيديولوجي والعقول المدبرة لعملياتها والتمويل، وهي الأشياء التي قد خسرتها القاعدة نتيجة للعمليات الأخيرة التي قامت بها الحكومة اليمنية في إطار حربها ضد "تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب".

خليج عدن: عامل لعدم الاستقرار

يمكن النظر إلى خليج عدن على أنه عاملٌ من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، نظراً لتجارة السلاح والتهرب والهجرة الغير شرعية. ومع أن الهجرة غير الشرعية نمطٌ قديم لكنها تضاعفت ثلاث مرات خلال السنوات القليلة الماضية، فما زال عدد الأثيوبيين القادمين إلى اليمن يزداد بشكل كبير جداً. وهذا النمط من الهجرة يُحملُ البنية التحتية في اليمن الكثير من الأعباء.

إن اليمن تقوم باتخاذ خطوات للحد من تجارة السلاح، لكن السؤال هو: ما هي المساعدة الإضافية التي يستطيع المجتمع الدولي تقديمها؟ فلا بد من وجود التنسيق المشترك والتعاون بين اليمن ودول الخليج والمجتمع الدولي لمعالجة المشاكل القائمة، إذ أن الجهود اليمنية ما زالت - إلى حد كبير - منفردة. كما أن عمليتي القرصنة والإرهاب هما من أهم القضايا التي تُقلق المجتمع الدولي والشعب الصومالي، والعلاقة بين عمليتي التهريب والقرصنة والإرهاب هي نتيجة للأزمة الصومالية الحالية. وعلى المجتمع الدولي تخفيف شدة هذه الظاهرة أو الحد منها، وهناك الكثير من المبالغ المالية تُنفق على عمليات محاربة القرصنة؛ وإذا ما تم تخصيص جزء صغير من هذه المبالغ للشعب الصومالي فسيكسب مساعدتهم لحل المشكلة من جذورها.

عن المنظمين:

مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية هو مؤسسة فكرية مستقلة غير ربحية، ويقع في العاصمة اليمنية صنعاء، ويهدف إلى المساهمة في عملية التغيير الإيجابي في الدولة والمجتمع في اليمن. والغرض من مخرجات المركز هو البحث عنه الخيارات والأفكار المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وذلك من خلال نتائج البحوث العلمية والتقارير والتحليل والسيناريوهات، ومن ثمّ تقديمها بين أيدي صنّاع القرار.

الموقع الإلكتروني: www.shebacss.com

"منتدى اليمن" هو جزء من برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الملكي للشؤون الدولية (شاتام هاوس)، ويهدف إلى رفع مستوى الوعي وإثارة النقاش وتبادل الخبرات ودعم صنّاع السياسة والمتخصصين في معالجة القضايا الإقليمية والعابرة للحدود، التي تؤثر في استقرار الوضع وعملية التنمية في اليمن.

الموقع الإلكتروني: www.chathamhouse.org.uk/yemen
